

الكويت 30 يناير 2023

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معبأً حسب الأصول متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي  
مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	30 يناير 2023
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A"</li> <li>- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند "F1"</li> <li>- تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bbb-</li> <li>- إسناد تصنيف للدعم الحكومي في المرتبة "a"</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعكس تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية إذا لزم الأمر وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a".</li> <li>- ويعكس تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج المركز المحلي الجيد للبنك وإتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وجودة الأصول لديه، وكفاية رأس المال وقاعدة التمويل المستقرة للبنك بالرغم من ارتفاع تركيزات الودائع. كما يأخذ تصنيف الجدوى المالية في الاعتبار تحسن الربحية حتى لو بشكل بسيط، وارتفاع التركزات الائتمانية بالرغم من تشابه هذا الأمر مع البنوك الأخرى.</li> <li>- وتعكس النظرة المستقبلية "المستقرة" للبنك التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A"</li> <li>- تثبيت تصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-</li> <li>- تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"</li> <li>- لا يوجد تأثير مالي على البنك</li> </ul>
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	يعكس التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية إذا لزم الأمر وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a". أما النظرة



المستقبلية "المستقرة" لبنك الخليج المسندة إلى التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل فهي تعكس التصنيف الائتماني السيادي للكويت.

كما إن المرتبة "F1" المسندة لتصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى القصير هي الأقل بين الخيارين المقابلين للمرتبة "A" الخاصة بتصنيف المدى الطويل، وذلك لأن نسبة كبيرة من تمويل بنك الخليج مرتبط بالحكومة، وبالتالي فإن سيناريو الضغط الذي قد يتعرض له البنك قد يحدث في وقت تكون فيه الجهة السيادية نفسها تتعرض لأحد أشكال الضغط.

أما تصنيف الجدوى المالية للبنك، فهو يعكس المركز المحلي الجيد للبنك وإتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وجودة الأصول لديه، وكفاية رأس المال وقاعدة التمويل المستقرة للبنك بالرغم من ارتفاع تركيزات الودائع. كما يأخذ تصنيف الجدوى المالية في الاعتبار تحسن الربحية حتى لو بشكل بسيط، وارتفاع التركيزات الائتمانية بالرغم من تشابه هذا الأمر مع البنوك الأخرى.

**الدعم الحكومي:** تتمتع السلطات الكويتية بالإمكانات الجيدة والرغبة في تقديم الدعم للبنوك المحلية بغض النظر عن حجم البنك وتواجده، ومستوى التمويل، ونسبة الملكية الحكومية. ويأخذ هذا الرأي في الاعتبار السجل السابق للدولة في دعم النظام المصرفي المحلي. وتشكل المخاطر العالية المتشابهة بين البنوك المحلية حافزاً إضافياً للدولة لتقديم الدعم لأي بنك كويتي عند اللزوم، للحفاظ على ثقة المستثمرين واستقرار السوق.

**البيئة التشغيلية المستقرة:** من المرجح أن تحافظ البيئة التشغيلية الكويتية على استقرارها في العام 2023 على الرغم من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.9%) وهي النسبة المتوقعة لعام 2023 مقارنة بنسبة 8.4% في العام (2022) وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (1.5% في العام 2023 مقارنة بنسبة 3% في عام 2022). وستستمر أسعار النفط المرتفعة بدعم الإنفاق الحكومي على الأجور والاستثمارات، واسترداد ثقة المتعاملين بعد الجائحة. وتتوقع وكالة فيتش أن تحقق المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي نمواً متواضعاً عند 5% في عام 2023 يعوقها الارتفاع في أسعار الفائدة والنمو البسيط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

**التواجد المحلي الجيد:** يتمتع بنك الخليج بتواجد محلي جيد (فهو رابع أكبر بنك في الكويت) بحصة سوقية تبلغ 9.1% من حيث الأصول المحلية وذلك كما في نهاية النصف الأول من 2022. ويسعى البنك لتحقيق نمو داخلي معتدل في عام 2023 (ربح منخفض من خانتين في قطاع الأفراد وربح انتقائي منخفض من خانة واحدة في قطاع الشركات). هذا بالإضافة إلى نجاح تطبيق استراتيجية البنك بفضل الخبرة التي تتمتع بها الإدارة العليا.

